

المنظمة العربية للقانون الدستوري

دعوة لتقديم أوراق

مؤتمر دولي تحت عنوان:

"التعليم القانوني في العالم العربي"

تعترزم المنظمة العربية للقانون الدستوري، بالشراكة مع كل من: وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأميركية بالقاهرة، وكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بجامعة قرطاج بتونس - تعترزم تنظيم مؤتمر دولي حول: "التعليم القانوني في العالم العربي". سيعقد المؤتمر في تونس العاصمة يومي 6 و7 من شهر يونيو/حزيران 2020. يهدف المؤتمر إلى إثارة النقاش حول التحديات الحالية التي تواجه التعليم القانوني والتدريبات المهنية والعملية لممارسي القانون في المنطقة العربية. ستركز أشغال المؤتمر على الجانبين النظري والتطبيقي فيما يتصل بتدريس القانون، وستشمل المحاور التالية:

1- المناهج والبنية التحتية التعليمية:

يتعلق هذا المحور بدراسة المناهج الحالية، والبنية التحتية التعليمية في المنطقة العربية، ومدى احترامها للمعايير الدولية، إن وجدت، في هذا المجال. ستمثل هذه الدراسة جامعات وكليات الحقوق والعلوم القانونية في القطاعين العام والخاص، وتطرح الإشكاليات المتعلقة بعدد المدرسين والأساتذة والخبراء، ومدى توافر الموارد الأكاديمية الضرورية، وجودة الإطار التعليمي عموماً. يدرُس هذا المحور الميزانية المخصصة لهذه الكليات والجامعات ومقارنتها بالميزانيات المعتمدة في الاختصاصات والميادين الأخرى، بما فيها الفوارق في رسوم التسجيل بين كليات الحقوق والعلوم القانونية الحكومية وغيرها التابعة للقطاع الخاص. مقدمو الأوراق البحثية المهتمون بهذا المحور مدعوون لتقديم مقترحات كتابية لمناهج ونماذج تعليمية جديدة وتحديد الصعوبات والتحديات التي يمكن أن تواجه تبني و تطبيق هذه النماذج والمناهج التعليمية الجديدة، وكيفية تجاوزها.

2- منهجيات وطرق التدريس:

منهجية التدريس التي تعتمد على تطوير التفكير النقدي والمهارات العملية للطلاب هي ركيزة التعليم القانوني الحديث. سيبحث هذا المحور في منهجيات التدريس وطرقه المستخدمة في كليات الحقوق في المنطقة العربية، وذلك على أساس مقارن. بالإضافة إلى ذلك، سيتمتد البحث لمدى دعم عمليات التدريس/التعلم الحالية للتفكير النقدي والمهارات العملية. مقدمو الأوراق البحثية المهتمون بهذا المحور مدعوون لدراسة منهجيات وطرق التدريس الحديثة وكيفية تطبيقها في كليات الحقوق والمعاهد العربية.

3- طرق التقييم:

تشجع النظريات التعليمية الأساتذة على تحسين وتنويع أدوات تقييمهم لدارسي القانون. تم تصميم طرق التقييم الفعالة لمساعدة الأساتذة على تحديد مواطن القوة والضعف لدى الطلاب، ولتقرر كيفية تحسين أداء دارس القانون. سوف يدرس هذا المحور أدوات التقييم المستخدمة في كليات الحقوق في العالم العربي، ومدى التزامها بمنهجيات التقييم المتطورة، والتي تركز على تقييم التفكير المستقل للنقدي للطلاب، سواء من خلال اختبارات "دراسة الحالات العملية"، أو أي أداة أخرى. مقدمو الأوراق البحثية المهتمون بهذا المحور مدعوون لتقديم توصيات بشأن الأدوات الجديدة التي تعزز مشاركة طلاب القانون وتفاعلهم في المسار التعليمي تنمية لقدراتهم النقدية والتحليلية.

4- التدريب القانوني وامتحانات المحاماة:

ينعكس نقص فرص التدريب المهني لطلاب القانون سلباً على انخراطهم في الممارسة القانونية العملية. يشير بعض المراقبين إلى أن مستوى أداء خريجي كليات القانون أقل من المطلوب، وأن الجيل الجديد من المحامين وممارسي القانون يفتقر إلى مهارات التحليل والكتابة والخطابة. يهدف هذا المحور إلى مناقشة التحديات التي واجهت طلاب الحقوق والخريجين في الحصول على فرص التدريب، وما هو الدور الذي ينبغي أن تؤديه كليات الحقوق ومكاتب المحاماة في هذا المجال؟

يمثل اجتياز مناظرة الاختبار المحاماة، في بعض الدول العربية، الخطوة الأولى لخريجي الحقوق لممارسة العمل القانوني، في حين أن قواعد وشروط الاختبار تختلف من بلد إلى آخر في جميع أنحاء المنطقة، فإن اجتياز الامتحان هو شرط أساس للقانونيين سواء كانوا محامين أو قضاة (معهد القضاء نموذجاً) أو مستشارين. في هذا السياق، ستركز أشغال هذا المحور على إجراء البحوث المقارنة فيما يتعلق بأنواع

مختلفة من امتحانات ومناظرات المحاماة في المنطقة، إن وجدت، ومقارنتها بمثيلاتها خارج المنطقة العربية.

طلبات التقديم:

للمهتمين بالمشاركة في المؤتمر وتقديم أوراق بحثية، يرجى إرسال مقترح بحث على العناوين الآتية: conferences@dustour.org ، dustororg@gmail.com في أجل لا يتجاوز 15 من يناير كانون الثاني 2020. كما يشترط:

- ألا يزيد المقترح البحثي عن 500 كلمة، بما في ذلك إشكالية البحث التي سيتم تناولها ومنهجيته.
- أن تعتمد المقترحات والأوراق البحثية الدراسة المقارنة. الأبحاث التي تركز على دراسة حالة واحدة فحسب سيتم النظر لها أيضاً.
- إرسال سيره ذاتية، بما في ذلك قائمة المنشورات العلمية، إن وجدت، مع المقترح البحثي.
- يمكن تقديم مقترح البحث من قبل الأفراد أو المؤسسات البحثية، مع العلم أن العضوية في المنظمة العربية للقانون الدستوري ليست شرطاً لتقديم الأوراق أو المشاركة في المؤتمر.
- يتم تشجيع المشاركين من خارج المنطقة العربية الراغبين في تقديم مقترح بحثي متعلق بالموضوع محل البحث على القيام بذلك، مع التأكيد أن جميع النقاشات تهدف إلى تعزيز وإثراء الحوار في المنطقة العربية وبشأن الموضوعات المبينة أعلاه.
- يمكن تقديم مقترح البحث، والأوراق البحثية من ثم، بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية.
- سيتم إعلام المشاركين الذين تم قبول مقترحهم البحثي، قبل 31 من يناير كانون الثاني 2020، لتقديم النسخة الأولى من الأوراق البحثية كاملة في أجل لا يتجاوز 31 من مارس آذار 2020. يجب أن تكون الأوراق البحثية بين 4000 و6000 كلمة.
- سيتم دعوة المشاركين المقبولة أوراقهم البحثية لحضور المؤتمر، يومي 6 و7 يونيو/حزيران 2020 لعرض أوراقهم وما خلصوا إليه من نتائج بحثية. ستتكفل المنظمة العربية للقانون الدستوري بمصاريف التنقل والإقامة بالنسبة للمدعوين لحضور المؤتمر.
- مع انتهاء المؤتمر، سيطلب من مقدمي الأوراق البحثية تسليم النسخة النهائية الصالحة للنشر من أوراقهم يوم 15 من شهر يوليو/تموز 2020، وذلك بعد قيامهم بمراجعة الأوراق وتنقيحها بناء على ما تلقوه من تعليقات وملاحظات خلال انعقاد المؤتمر.